



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: 552/PresentationRevue/en/ASJP.cerist.dz/www



إشكالية توظيف المصادر لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

The Problem of Employing Sources to write the History of Modern and Contemporary Egypt

د. ميلود بلعالية^{1*}

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر

ملخص	معلومات المقال
يتناول عنوان المقال بالدراسة والتحليل إشكالية توظيف المصادر لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر. فالباحث التاريخي في مصر، تعترضه صعوبات تتعلق بإشكالية ذات الصلة بالموضوعية في الكتابة التاريخية وخدمة الحقيقة، وجاء تخصيص مصر بالذات لكونها مركز الأحداث التي طبعت تاريخ المشرق العربي في العهد العثماني وحكم أسرة محمد علي والدور القومي لمصر بعد ثورة 23 جويلية 1952. ولذلك يمكن حصر هذه الإشكالية في عدم إمكانية الاستفادة من الوثائق الأرشيفية على كثرتها، وترديد الآراء غير الدقيقة بالنسبة لبعض القضايا المصرية والعربية، وموقف بعض الفاعلين السياسيين في مصر تجاه عملية تسجيل التاريخ الوطني والقومي بموضوعية.	تاريخ المقال: الإرسال: 2019/02/06 المراجعة: 2019/06/08 القبول: 2019/08/11
	الكلمات المفتاحية: محمد علي، مركز الأرشيف المصري، حرب فلسطين، ثورة 23 يوليو/ جويلية 1952، محمد أشرف غربال، حسين مؤنس.

Key words:

Mohamed Ali,
Egyptian Archives
Center,
Palestine War,
23 July Revolution
(1952),
Mohamed Ashraf
Gharbal,
Hussein Mounis.

Abstract

The title of the article deals with the study and analysis of the problematic use of sources to write the history of modern and contemporary Egypt. The historical researcher in Egypt is faced with difficulties related to the problematic nature of the historical writing and the service of truth. Egypt was specifically designated as the center of events that marked the history of the Arab Orient in the Ottoman era and the rule of Muhammad Ali's family and the national role of Egypt after the revolution of 23 July 1952. The inability to take advantage of the archival documents on many, and the repetition of inaccurate views on some Egyptian and Arab issues, and the position of some political actors in Egypt towards the process of recording national and national history objectively.

مقدمة

يسمح للباحثين المصريين والأجانب الاطلاع عليها، وقد يأخذ وقتاً غير محدود، فإذا تم السماح بالاطلاع عليها، فقد تكون مجموعات منها غير منظمة مما يحول بين الباحث التاريخي وبين الاستفادة منها. والحقيقة أنه لم تخل تجربة مؤرخ مصري وأجنبي من صعوبات اعترضته في الاطلاع على وثائق دبلوماسية محفوظة في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، أو في مركز عابدين الخاص بمحفوظات الدولة المصرية المعاصرة أو في وزارة الخارجية لأي دولة عربية، وخاصة تلك المتعلقة بقضايا دور مصر في حركة التحرر العربي بعد عدة شهور من تقديمه طلباً للاطلاع على تلك الوثائق، وإذا حظي بالموافقة من الجهات الرسمية يجد أن تلك الوثائق المحفوظة غير مصنفة تصنيفاً علمياً، ولذلك يستحيل عليه الاستفادة منها. فموضوع ترتيب الوثائق وتصنيفها وصيانتها وتنظيم الاطلاع عليها، لم يأخذ بما يستحقه من الاهتمام في بعض مراكز الأرشيف المصرية. ولقد كانت لي تجربة غير مجدية في الوصول إلى الأرشيف المصري الخاص بحرب جوان 1967، وموقف الجزائر المؤيد لمصر في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية أثناء حرب الاستنزاف، فلم أفلح في تحقيق الهدف في جمع المادة التوثيقية، بل أن بعض الوثائق كانت في حالة سيئة نتيجة الإهمال. صحيح أن هناك بلداناً غربية (بريطانيا وفرنسا أنموذجاً) قطعت مراحل متقدمة في تنظيم وثائقها، بما فيها الأرشيف الخاص بما وراء البحار أي المستعمرات في مركز إكس أون بروفانس بجنوب فرنسا مثلاً، ولكن بلدان أخرى، وخاصة العربية لديها الكثير من الوثائق لم تجد بعد طريقها إلى التنظيم والتصنيف، فضلاً عن أن الاطلاع على الوثائق المصنفة منها يعتمد في مصر مثلاً على العلاقات الخاصة أو بذل المحاولات المتكررة⁽²⁾.

ورغم قيام بعض الدول الأوروبية بتنظيم أرشيفها ومراكز وثائقها بما يسمح للباحثين بالاطلاع عليها بعد مرور فترة زمنية معينة تحددها بعض الدول بخمس وعشرين سنة، وتحدها دول أخرى بثلاثين سنة، إلا أن هذه الدول لا تفتح أرشيفها تماماً. فهناك وثائق هامة لا يسمح حتى الآن بالاطلاع عليها رغم مرور ما يقرب من نصف قرن على أحداثها، مثل الوثائق البريطانية والأمريكية والفرنسية المتعلقة بجرائم الاحتلال البريطاني لمصر والعدوان الثلاثي عام 1956، أو بالاستعدادات العربية، وخاصة المصرية لحرب تحرير فلسطين عام 1948، مما يجعل كتابة تاريخ تلك الحرب دون الاطلاع على وجهة النظر الغربية الداعمة للعصابات الصهيونية، والظروف المحيطة بضيق فلسطين أمراً يفقر إلى التعرف على وجهات النظر المختلفة⁽³⁾. ويرتبط بهذا الموضوع اختفاء بعض الوثائق المصرية الهامة، وعدم وجود معلومات لدى الباحثين حتى الآن عن وضعها، وأبرز مثال على ذلك مجموعة الوثائق الخاصة بالتدخل المصري سنة 1964 في الحرب الأهلية اليمنية، فقد كانت تلك الوثائق محفوظة في خزانة خاصة بالإقامة الرسمية للرئيس جمال عبد الناصر

تميزت الدراسات التاريخية في مصر في الفترة الحديثة والمعاصرة بخصائص معينة من حيث اختلاف المواضيع المعالجة، وتعدد الاتجاهات والمقاربات والأدوات المنهجية الموظفة، وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف وقفة تأمل تجاه هذه المرحلة المهمة في جهود الباحثين المصريين في التجديد اعتماداً على مجموعة من الآليات، كتوسيع مفهوم التاريخ، وتطوير مجال المصادر، والانفتاح على العلوم الأخرى، لكتابة تاريخ علمي يختلف جذرياً عن مدرسة التاريخ الاستعماري البريطاني، لذلك ومن أجل تسليط الضوء على ما طبع هذه المرحلة وهذا الاتجاه من خصائص وصعوبات، نطرح الإشكالية التي تدور حول عدم إمكانية الاستفادة من الوثائق على كثرتها، وترديد الآراء غير الدقيقة بالنسبة لبعض القضايا العربية التي كانت لمصر مساهمة فعالة فيها، والموقف الرسمي في مصر تجاه تسجيل التاريخ الوطني والقومي بموضوعية. فما هي الإشكالات التي تثيرها الصعوبات التي تعترض منهج الباحثين المصريين في توظيف المصادر لكتابة تاريخ بلادهم الحديث والمعاصر كتابة موضوعية؟

1. إشكالية عدم إمكانية الاستفادة من الوثائق على كثرتها

غالباً ما يصطدم الباحث في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر عامة ومصر خاصة بإشكالية التعرف على الوثائق المتعلقة بالحكم العثماني في نيابة مصر منذ سقوط دولة المماليك سنة 1517، ورغم توفر تلك الوثائق في مضاهاها بمصر. فقد تتوفر دار الكتب المصرية في القاهرة على مادة توثيقية أرشيفية تغطي تاريخ النيابة وهو الاسم الذي حملته إيالة مصر منذ بداية الحكم العثماني حتى تولي محمد علي باشا حكم البلاد سنة 1805. وغالبية هذه الوثائق لم يستكشفها الباحثون المصريون لأسباب منها أن هذه الوثائق مخطوطة بالخط الديواني وهو الخط الرسمي للدولة العثمانية في كتابة فرمانات السلطانية والأوامر الإدارية الصادرة عن الصدر الأعظم في اسطنبول الخاصة بمصر. فالإشكال الذي يثيره الخط العثماني يتمثل في صعوبة قراءته قراءة جيدة، لما يتسم به من التعقيد وكتابة معلومات كثيرة في الحواشي. يضاف إلى ذلك ما تفتقر إليه مراكز التوثيق والأرشيف في دار الكتب المصرية من خبراء متخصصين في قراءة الخط العثماني، الأمر الذي ترتب عليه عدم كفاية المعلومات عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر في العهد العثماني بهدف كتابة تاريخ الفترة العثمانية بموضوعية وتجرد⁽¹⁾.

يؤثر هذا الإشكال في إعداد الباحث التاريخي المصري إعداداً جيداً، وهذا يتطلب الاهتمام بتأهيل هذا الباحث وفتح تخصصات في اللغات الشرقية والتوثيق والأرشيف بأقسام التاريخ في الجامعة المصرية لتغطية النقص الحاصل في القراء المتخصصين للوثائق، من جهة، ومن جهة ثانية، يبدو أن كثيراً من الوثائق المحفوظة في مركز الأرشيف المصري لا

الدقة والموضوعية. ونستعرض ثلاث أمثلة من تلك الآراء في كتابة تاريخ مصر:

- لقد ناقش المؤرخ المتخصص في تاريخ العرب الحديث والمعاصر عاصم الدسوقي⁽¹⁸⁾ كثيرا من الآراء المتعلقة بتاريخ مصر الحديث، ومؤكدا عدم دقتها في ضوء تفاصيل الحركة التاريخية. ومن تلك الآراء التي فندها وصف دخول العثمانيين مصر بأنه فتح، وما قيل عن احتكار محمد علي⁽¹⁹⁾ النشاط الاقتصادي والتجاري في مصر. ويمكن تأكيد ما ذهب إليه هذا المؤرخ المصري والعربي أن السلطان سليم الأول دخل مصر عن طريق الشام بعد الانتصار على المماليك في معركة مرج دابق قرب حلب سنة 1516، مستفيدا من تأييد الرعايا الشاميين والمصريين للتخلص من ظلم المماليك، من جهة، ومن جهة ثانية، انتقال الخلافة إلى السلطان العثماني الذي حمل لقب خادم الحرمين بعد أن أصدر العفو العام وأسند إدارة شؤون نيابة مصر إلى أهلها⁽²⁰⁾. أما مسألة احتكار محمد علي النشاط الاقتصادي والتجاري لولاية مصر، فإن فترة حكمه ارتكزت على تثبيت ولايته دون الانفصال عن الدولة العثمانية، إذا تاريخيا لم يحدث هذا الاحتكار والانفصال إلا بعد وفاته وفي عهد أسرته⁽²¹⁾.

- هناك آراء يشار إليها في بعض المراجع التاريخية، وظلت تتردد في الرأي العام العربي والمصري من أن الفلسطينيين، قد باعوا أراضيهم لليهود، وأنهم يتحملون مسؤولية ما حدث لهم من تسلل للصهيونية واحتلال بريطانيا لبلادهم⁽²²⁾. فلقد أكدت المصادر التاريخية المختلفة، أن غالبية الأراضي التي استولى عليها اليهود خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين (1948-1922) كانت من ملاك عرب غير مقيمين في فلسطين، وأن ما باعه الفلسطينيون لليهود لا يتجاوز ربع الأراضي التي اشتراها اليهود⁽²³⁾. والحقيقة أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت وراء مصادرة الفلسطينيين عن طريق القوانين الاستثنائية لتمكين المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة كما حدث في الجزائر في الفترة الاستعمارية الفرنسية.

- ما ورد من آراء في بعض المراجع العربية وخاصة المصرية من أن الملوك والرؤساء هم الذين تسببوا في وقف القتال خلال الثورة الفلسطينية في أكتوبر 1936، وأنه لولا قيامهم بدور الوساطة لاستمرت الثورة⁽²⁴⁾. فقد تبين من دراسة الوثائق البريطانية أنه تم إرسال النداء من الملوك العرب لوقف القتال بناء على طلب اللجنة العربية العليا في القدس⁽²⁵⁾ التي كانت تقود الثورة الفلسطينية، ودون التزام محدد من جانب الملوك سوى بإعطاء اهتمام لمطالب الفلسطينيين⁽²⁶⁾. والحقيقة أن الثورة الفلسطينية التي مهد لقيامها المجاهد عز الدين القسام⁽²⁷⁾ سنة 1935، جاءت في ظروف استعدادات الحلفاء لخوض غمار الحرب العالمية الثانية، ومن هذه الاستعدادات تهدئة الأوضاع في مصر بعد توقيع معاهدة 1936 مع بريطانيا لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة قناة

قبل وفاته⁽⁴⁾. ولقد اختفت تلك الوثائق بعد وفاته عام 1970، ولم يذكر الصحفي والكاتب السياسي محمد حسنين هيكल⁽⁵⁾ - وهو الصفي الاعلامي للرئيس المصري - شيئا عن مصيرها وهو الذي احتكر نشرها في مؤلفاته المتعددة عن دور مصر في الوطن العربي، أو إذا كانت ما تزال محفوظة أم شملها الاتلاف والإحراق⁽⁶⁾. والحقيقة أن الزعيم جمال عبد الناصر، قد نقل أربع فرق عسكرية مصرية من جبهة سيناء لمواجهة الاعتداءات الصهيونية ضد دول المواجهة، وخاصة منطقة الهدنة التي تدخل فيها مصادر مياه نهر الأردن وروافده، وانعقاد مؤتمر القمة العربي عام 1964.

ولعل مما يزيد الأمور غموضا في بعض جوانب تاريخ مصر الحديث والمعاصر، أن كثيرا من الفاعلين السياسيين ممن كان لهم دور في صنع الأحداث الوطنية والقومية في فترات معينة لا يكتبون مذكراتهم الشخصية، وهي تلك التي يقوم أصحابها بتسجيلها يوما بيوم أو في وقت قريب من وقوع الأحداث، كما فعل زعماء العالم من أمثال ونستون تشرشل⁽⁷⁾، دوايت أيزنهاور⁽⁸⁾ وهارولد ولسون⁽⁹⁾ وشارل ديغول⁽¹⁰⁾، وهذه المذكرات الشخصية تنال من الباحث أهمية خاصة، لأنها توضح بعض الجوانب العقلية والنفسية للفاعل السياسي، مما يمكن أن تكون الوثائق الرسمية قد أغفلته. والحقيقة أن الباحث التاريخي لا يعرف أن هناك مذكرات شخصية للزعيم جمال عبد الناصر على غرار مذكرات الرئيس محمد نجيب⁽¹¹⁾ والفاعلين العسكريين كالجنرال محمد فوزي⁽¹²⁾ وسعد الدين الشاذلي⁽¹³⁾ الذي لعب دور بارزا في حرب رمضان/أكتوبر 1973، أو غيرهم من الفاعلين السياسيين العرب والملك فيصل بن عبد العزيز⁽¹⁴⁾، والرئيس السوري شكري القوتلي⁽¹⁵⁾، والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم⁽¹⁶⁾، وقد يرجع ذلك إلى انشغالهم بأمور الحكم، أو إلى أسباب أخرى تخصهم.

2. إشكالية ترديد الآراء غير الدقيقة بالنسبة لبعض القضايا الهامة

يزخر تاريخ مصر الحديث والمعاصر بآراء عديدة غير دقيقة، ولكنها منتشرة وشائعة، يشار إليها في مراجع مختلفة ويرددها كثير من المنقذين دون أن يكون لها سند من الحقيقة، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى:

إما لخطأ في التفسير وافتقار إلى المنهج العلمي، والاكتفاء بالنقل.

وإما لإغفال المصادر التاريخية ذكر وقائع معينة.

وإما بسبب نقص في الحقائق التاريخية.

وإما اطمئنانا إلى ما رواه بعض المعنيين من أهل الثقة⁽¹⁷⁾. وهو أمر يرتبط بالعقلية التي تثق في النص، وتفترض صدقيته. ولا شك أن في ترديد تلك الآراء خطورة على عملية التدوين التاريخي، كما أن الباحثين في حالة الأخذ بها يقومون بتحليلها وتفسيرها اعتمادا على وقائع وأحداث تقتصر إلى

الفاصلة لم تستخدم في القتال، بل ظلت في صناديقها. أما العامل الرئيسي الذي قلب ميزان القوى في حرب فلسطين لصالح العصابات الصهيونية، فكان الاستعدادات الحربية الحقيقية التي أعدها الصهاينة بدعم من العدو البريطاني مقابل الاستعدادات الحربية الوهمية التي أعدتها سبع دول عربية باسم الجامعة العربية فكانت الهزيمة الأولى التي أطلقت عليها مراجع تاريخية عربية تعبير نكبة فلسطين⁽³³⁾.

3. إشكالية الموقف الرسمي في مصر تجاه تسجيل التاريخ بموضوعية

يبدو أن الموقف الرسمي في مصر يقف موقفا سلبيا تجاه تسجيل التاريخ بموضوعية، فمحمد علي باشا وأسرته من بعده أو الرئيس جمال عبد الناصر وخليفته محمد أنور السادات لم يمانعوا في تسجيل كل ما من شأنه مجاملة السلطة أو على الأقل عدم الإساءة إليها. فإذا أقدم أحد الباحثين على إبداء رأي أو الخروج بنتائج تخالف توجه العام للنظام القائم، قد يتعرض الباحث للإيذاء، وقد يتعرض إنتاجه للمصادرة أو المنع، من جهة، ومن جهة ثانية، فإن بعض الباحثين نتيجة خشيتهم من أن يضاروا فإنهم يتجنبون الخوض في بعض القضايا الحساسة، وقد يجاملون السلطة في توجهاتها. مثال ذلك ما يلاحظ في تاريخ مصر الحديث أن محمد علي باشا اتخذ موقفا معاديا تجاه علماء الأزهر الذين لم يتعاونوا معه، وخاصة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي⁽³⁴⁾، بدعوى أنهم انتقدوا جهوده لتكوين دولة مركزية حديثة، مهمة الجانب الإنساني في عملية بناء الدولة، وهو الموقف الذي جعل الجبرتي يصب غضبه على هذا الأسلوب في الحكم، رغم تقديره وإنصافه في النهاية لتجربة محمد علي وإصلاحاته. فلم يكتف محمد علي باضطهاد الجبرتي، ولكن كتاب الجبرتي الموسوم بـ: عجائب الآثار في التراجم الأخبار الذي يؤرخ الجزء الأخير منه لحكم محمد علي التي عاصرها الجبرتي، لقي هو الآخر اضطهادا من جانب محمد علي وأولاده، وظل هذا الكتاب ممنوعا من النشر. فقد كتب المستشرق الألماني كريمر الذي زار مصر عام 1850، ونشر كتابه فيها عام 1863، إن الحكومة المصرية كانت تحرق كل النسخ المخطوطة من كتاب الجبرتي، وإنها كانت تشترط في التعاقد مع أصحاب المطابع الذين يقومون بطبع النشرات والكتب الحكومية، وخاصة مطبعة بولاق بالقاهرة، ألا يقوموا بطبع كتاب الجبرتي. ولم يتح لتاريخ الجبرتي أن يطبع كاملا إلا في الفترة في أواخر عهد الخديوي إسماعيل⁽³⁵⁾.

أما بعد قيام ثورة 23 يوليو (جويلية) 1952 التي أطاحت بالملك فاروق⁽³⁶⁾، فقد بدأت السلطة المصرية الجديدة تتدخل في صياغة تاريخ مصر الحديث والمعاصر بطريقة غير موضوعية. فالميثاق الوطني الصادر عام 1962⁽³⁷⁾، شن هجوما في محتواه على بعض الشخصيات الوطنية المصرية، وخاصة سعد زغلول⁽³⁸⁾ قائد ثورة 1919 وخليفته مصطفى النحاس⁽³⁹⁾، حيث اتهم الميثاق الوطني ثورة 1919 بأنها أخطأت الطريق،

ولكن في المقابل هناك آراء في تاريخ مصر، تصور الموقف المصري في اجتماعات مجلس الجامعة العربية من تدويل القضية الفلسطينية عام 1946 في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت القرار رقم 181 المؤرخ في 29 نوفمبر 1947، والمتضمن تقسيم فلسطين، تفنذه القرارات المعلنة في هذه الاجتماعات، وحقيقة المواقف السياسية للقادة العرب السبع تجاه بريطانيا دولة الاحتلال وحليفاتها الولايات المتحدة المنحازتين للعصابات الصهيونية سياسيا وعسكريا⁽²⁹⁾. فقد انتهى الاحتجاج الرسمي المصري بالدعوة إلى مؤتمر قمة عربي في أنشاص (قرب القاهرة) في 28 ماي 1946، ولكن عند صدور البيان المشترك عن المؤتمر في 29 ماي 1946، جاءت الصيغة المتعلقة بقضية فلسطين كما يلي: "...وتداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية على دول العرب وحدهم بل هي قضية العرب جميعا... وأنه ليس بإمكان هذه الدول توافق بوجه من وجه إلى أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني، ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة، والدولتين الديمقراطيةين الصديقتين بهما بريطانيا وأمريكا من جهة أخرى، وتفاديا لرد الفعل ينشأ بسبب ذلك ويقضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في الصالح العام"⁽³⁰⁾.

يبدو أن صيغة البيان العربي لا تخلو من ملاحظات عن الشرف البريطاني وعلائق المودة مع الدولتين الصديقتين، وعن رد الفعل وفي إغفال أي إشارة للدول الأخرى ومنها الاتحاد السوفيتي، وأن رد الفعل يحسن التعبير عنه بالإشارة إلى البترول، وأن الاقتصار على الدولتين الديمقراطيةين الصديقتين، وهما أصل القضية وتجاهل دولة عظمى كالالاتحاد السوفيتي، وقد خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية سيؤكد مرة ثانية أن النظام العربي ما زال يدور في فلك الدول الغربية، وهي التي احتضنت الصهيونية، وتطلعت الأمة العربية إلى التدابير العملية من وراء البيان المشترك، وخاصة أنها فهمت مغزى كبيرا في ما جاء في عبارته الأخيرة⁽³¹⁾. لقد فهم في حينه أن مؤتمر القمة العربي اتخذ قرارات سرية تتضمن إجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيوني، واستغلت الحركة الصهيونية هذه الحقيقة وأخذت تبث الدعاية لتضامن اليهود لتقابل به تضامن البلاد العربية⁽³²⁾.

• ما ورد في بعض المراجع أو الرسائل الجامعية في مصر من أن استخدام الأسلحة الفاسدة في الجيش المصري في حرب فلسطين سنة 1948 كان عاملا أساسيا أو أحد أسباب الهزيمة العربية في تلك الحرب. والحقيقة أن الأسلحة الفاسدة لم تستخدم في الحرب ولم يكن لها دخل في هزيمة الجيش المصري في فلسطين، كما لم يكن لها تأثير على سير العمليات، وأن كل الصفقات التي تناولتها قضية الأسلحة

الثورة في مذكرات الشخصية والتي صدرت بعنوان: "أرغمت فاروق على التنازل عن العرش"، مع أن هذه المذكرات تروي أن مهمة عبد المنعم عبد الرؤوف كانت تقتصر على قيادة كتيبة مشاة التي حاصرت قصر رأس التين مع وحدات من المدفعية والمدركات⁽⁴⁸⁾. كما أن كل من عاصر تلك الفترة يعرف أن الذين تولوا تنفيذ هذه العملية من العسكريين هم: محمد نجيب، أنور السادات، عبد المنعم عبد الرؤوف⁽⁴⁹⁾، زكريا محي الدين⁽⁵⁰⁾، جمال سالم⁽⁵¹⁾، حسين الشافعي⁽⁵²⁾، حيث أسند لكل واحد منهم دورا في هذه العملية.

لا شك أن كثرة المذكرات الشخصية والشهادات المتعددة والمتناقضة عن ثورة 23 جويلية 1952، قد جعلت مهمة المؤرخ المصري بالخصوص غير ميسرة، فقد توالى خلال السنوات السابقة سيل من المذكرات الشخصية والإدلاء بالشهادات من الفاعلين السياسيين والفاعلين العسكريين عن دورهم في هذه الثورة تضمن كثيرا من الوقائع المتضاربة، مما يحتم على المؤرخ دراسة تلك الوقائع وتحليلها وتفسيرها، وعقد المقارنات بينها بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية. ولكن الذي يمكن أن يسهل للمؤرخ مهمته هو توفير الوثائق الأرشيفية وتيسير مهمة اطلاع الباحثين عليها، وهو الأمر الذي يعتقد أنه ليس متوفرا حتى الآن بالنسبة لثورة 23 جويلية، رغم مرور أكثر من ستين سنة على قيامها⁽⁵³⁾.

أما عن مجاملة بعض المؤرخين للسلطة الحاكمة، فهناك أمثلة عديدة خلال حكم محمد أنور السادات لمصر، فقد كتب بعض المفكرين وأساتذة التاريخ المعاصر مقالات مختلفة في جريدة الأهرام خلال السنوات الثلاث: 1977، 1978، 1979 يصفون حركة الرئيس المصري في اضطهاد معارضيه في 15 ماي 1971 بالثورة، وهم بذلك بالغوا في ذكر محاسنها. ولكن مثل هذه الكتابات لا تعتبر تقييما علميا للأحداث بقدر ما تعتبر كتابات أدبية، وقد تأخذ مسحة من المبالغة أو التقرب إلى السلطة. وفي المقلب الآخر يوجد مؤرخون آخرون يتجنبون مواضع الشبهات، ولا يطلقون الأحكام المتسرعة ويقولون كلمتهم ويمضون بغض النظر عما إذا كانت تغضب أحدا من المسؤولين أو تسره، وعلى رأس هؤلاء محمد شفيق غربال⁽⁵⁴⁾ مؤسس مدرسة التاريخ المصري الحديث والمعاصر، ومؤلف الموسوعة العربية الميسرة، فقد كان له كتاب بالمطبعة عندما قامت ثورة 23 جويلية 1952، وكان هذا الكتاب يتضمن إشادة ببعض مواقف أسرة محمد علي ونصحه بعض أصدقائه بسحب الكتاب من المطبعة، وإعادة النظر في بعض المواضع تجنباً لإغضاب قادة الثورة الذين شنوا في بداية الثورة هجوماً على محمد علي وأسرته مركزين على سلبياتهم ونقائصهم. ولكن المؤرخ رفض بشجاعة أن يسحب الكتاب من المطبعة أو يجري عليه تعديلا، ولم يقبل ضميره العلمي أن يعدل من أرائه وقناعاته إرضاء للسلطة أو تجنباً لأذاها⁽⁵⁵⁾. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى تقدير الرئيس الأميركي دوايت

وأن قيادتها فشلت في فهم التاريخ الوطني، وفي فهم العدو الذي تحاربه، وأن الشخصيات الباقية من هذه الثورة فقدت طاقاتها الثورية، واستسلمت للاستعمار والقصر. ولا شك أن مناقشة هذه الأطروحة مناقشة علمية سوف تسقط ادعاءاتها غير الموثقة. فلا ثورة أخطأت الطريق، ولا فشلت قيادتها في فهم التاريخ، كما أن الشخصيات الباقية من الثورة لم تستسلم للاستعمار والقصر، ويؤكد ذلك إلغاء معاهدة 1936، وانتفاضة 1946، وشن عمليات فدائية ضد القوات البريطانية المتمركزة في القناة، وغير ذلك من الأمثلة التي تدل على استمرار روح المقاومة والنضال الوطني⁽⁴⁰⁾.

ولقد امتد الموقف الرسمي ليشمل حذف بعض الحقائق التاريخية، فقد تم حذف اسم محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية من كتب التاريخ المدرسية، واستبدل بالإشارة إلى الزعيم جمال عبد الناصر باعتباره أول رئيس في تاريخ مصر المعاصر. ومن أمثلة عدم الحفاظ على بعض الأصول التاريخية ما رواه السياسي المصري فتحي رضوان⁽⁴¹⁾ من أنه بعد إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ذهب الرئيس جمال عبد الناصر إلى مبنى الإذاعة مع وزير الداخلية صلاح سالم⁽⁴²⁾، وطلبا الحصول على كل الأشرطة التي تتضمن خطاب كل قادة الثورة والوزراء خلال الفترة الممتدة من 26 جويلية 1952 حتى أكتوبر 1954، وتم محو تلك الأشرطة، إضافة إلى خطاب وتصريحات مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد⁽⁴³⁾. بل إن السلطة الحاكمة ساهمت في تشويه بعض الحقائق التاريخية، فبينما يؤكد الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات⁽⁴⁴⁾ في مذكراته الشخصية الموسومة "يا ولدي هذا عمك جمال" التي أصدرها في بداية الثورة: "إن جمال عبد الناصر هو المفجر والمنظم الأول لثورة 23 يوليو، وإنه عندما تولى تنظيم الثورة عام 1942 لم يكن هناك جهاز لهذا التنظيم، وإنما كانت هناك جماعات من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة في الدراسة تارة أخرى..."⁽⁴⁵⁾. وهو نفسه يذكر في كتابه البحث عن الذات الذي أصدره وهو رئيس الجمهورية أنه قام بأول تنظيم سري من الضباط عام 1939، وأن عبد الناصر تسلم منه التنظيم في أوائل عام 1943 بعد اعتقال السادات صيف 1942⁽⁴⁶⁾.

لم يقتصر هذا التشويه للأحداث التاريخية على شخص بذاته، بل أسهمت قيادات أخرى في تلك العملية، وبالغت في إبراز وتضخيم دورها وتقليل أدوار الآخرين. فتنازل الملك فاروق عن الحكم في 26 جويلية 1952، كثرت بشأنه الروايات الروية من قيادات الثورة المصرية، إما للادعاء بأن ذلك العضو صاحب الفضل في تنازل الملك، ومنهم رواية محمد أنور السادات ومفادها أن جمال عبد الناصر حاوره باللهجة المصرية، جاء فيه: "اسمع يا أنور، خلصنا بقى من الجدد بسرعة.. اديله إنذار ومشيه.. عاوزين نخلص منه بسرعة علشان تستقر الأوضاع في البلد..."⁽⁴⁷⁾. ولكن ما كتبه عبد المنعم عبد الرؤوف أحد قادة

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

الهوامش

- (1) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص 64.
- (2) جمال حجر، في منهج البحث التاريخي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 40.
- (3) المقصود بحرب 1948 هي حرب فلسطين التي نشبت بين الدول العربية والعصابات الصهيونية في فلسطين. وكانت بريطانيا قد أعلنت إنهاء الانتداب على فلسطين، وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارا بتقسيم فلسطين الأمر الذي عارضته الدول العربية. للمزيد ينظر: أحمد الشقيري، ص.
- (4) جمال عبد الناصر (1918-1970)، أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952، تولى السلطة من 1954 إلى وفاته سنة 1970. كان لعبد الناصر دور قيادي في تأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1961، ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964. واكتسب الكثير من المؤيدين في الوطن العربي خلال فترة الخمسينيات والستينيات حتى الهزيمة في حرب جوان 1967. للمزيد ينظر: مؤسسة جمال عبد الناصر، الإسكندرية. www.bibalex.org
- (5) محمد حسنين هيكل (1923-2016)، يظل محمد حسنين هيكل الوجه الإعلامي الأكثر شهرة في العالم العربي. وربما يكون من الصحفيين العرب القلائل الذين شاركوا في صياغة السياسة العربية، وخاصة في مصر. بدأ حياته الصحفية عام 1942 محررا عسكريا أثناء الحرب العالمية الثانية في *Egyptian Gazette* (الصحيفة المصرية)، ثم انتقل عام 1944 ليعمل في مجلة "آخر ساعة". وفي عام 1946 في جريدة "أخبار اليوم". وفي سنة 1957 عمل رئيس تحرير جريدة "الأهرام" لمدة 17 سنة إلى أن أصبحت واحدة من الصحف العشرة الأولى في العالم. نشر أول عمود له "بصرحة" في جريدة "الأهرام" يوم 10 أوت 1957 تحت عنوان "السر الحقيقي في مشكلتنا عمان". وكان آخر مقال له نشر في عمود "بصرحة" في نفس الجريدة بتاريخ 1 فيفري 1974 بعنوان "الظلال...والبريق". كما أنشأ مجموعة المراكز المتخصصة للأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ومركز الدراسات الصحفية، ومركز توثيق تاريخ مصر المعاصر. في عام 1970 عين وزيرا للإرشاد القومي، ولأن الرئيس جمال عبد الناصر، قد ربطت بينه وبين هيكل صداقة نادرة في التاريخ بين رجل دولة وبين صحفي، يعرف تمسكه بمهنة الصحافة، فإن الرسوم الذي عينه وزيرا للإرشاد القومي نص في نفس الوقت على استمراره في عمله الصحفي كرئيس لتحرير جريدة الأهرام. وبعد حرب أكتوبر 1973 اختلف هيكل مع الرئيس محمد أنور السادات في منتصف الطريق حول التعامل مع النتائج السياسية لحرب أكتوبر، ورغم أن الرئيس السادات اتخذ قرارا بتعيينه مستشارا إعلاميا، إلا أن هيكل اعتذر عن قبول المنصب وتفرغ للكتابة، وكان كل ما يكتبه عن قضايا مصرية وعربية ينشر خارج مصر وهو يعيش داخلها بسبب الرقابة على المنشورات التي قد تعارض الحكومة في توجهها نحو الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وخاصة التزام هيكل بالخط الناصري، وكان من نتيجة كتاباته أن اعتقله السادات في سبتمبر 1981 ضمن الاعتقالات السياسية. نقلا عن مؤسسة الأهرام، موسوعة الإعلاميين المصريين، القاهرة 1987، ص 483.
- (6) أرشيف مؤسسة جمال عبد الناصر، الإسكندرية. www.bibalex.org
- (7) ونستون تشرشل (1874-1965)، رئيس وزراء المملكة المتحدة (1940-1945)، وفي عام 1951 تولى تشرشل المنصب ذاته إلى عام 1955، للمزيد ينظر: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 241. وأيضا: ونستون تشرشل و الخداع البريطاني (1914-1945)، نيكولاس رانكين تر/ علي أمين علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014، (634 صفحة).
- (8) دوايت أيزنهاور (1890-1969)، القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم الرئيس الرابع والثلاثون لولايات المتحدة (-1961) 1953، لقد ارتبط اسم إيزنهاور بالشرق العربي من خلال المبدأ المعروف باسمه، وهو مبدأ إيزنهاور الذي حدد الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي استهدف أساسا احتواء التمدد السوفييتي باتجاه المنطقة العربية. للمزيد ينظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 135.
- (9) هارولد ولسن (1916-1995)، رئيس الوزراء البريطاني مرتين: (-1964 1970) و(1974-1976). للمزيد ينظر: موقع المعرفة: www.marefa.org
- (10) شارل ديغول (1890-1970)، خريج مدرسة سان سير، شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، انتقل إلى لندن في 17 جوان 1940 بعد أن رفض هدية بيتان. ومن

أيزنهاور، للأستاذ الجامعي وكان على سرير المرض، عندما أبلغه نائبه ريتشارد نيكسون عام 1959، أنه سوف يتخذ هنري كيسنجر مستشارا للأمن القومي في إدارته، فاعترض أيزنهاور قائلا: "ولكن كيسنجر أستاذ جامعي، وإنك لتطلب من الأساتذة دراسة القضايا، وليس اتخاذ القرارات فيها"⁽⁵⁶⁾. أما المؤرخ المصري حسين مؤنس، فقد عبر عن موقفه تجاه سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني للرئيس محمد أنور السادات. ولقد عقد عام 1981 غداة اغتيال السادات مقاربة مقارنة بين موقف فرنسا-ديغول تجاه إسرائيل، وموقف الولايات المتحدة منها مستخدما أسلوب قصة الفأر والأسد على النحو الآتي: "اعتقد السادات أن لأمريكا مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط، وكان محقا، إلا أن العائق الوحيد الذي منع من تحقيق السلام هو أن أمريكا كانت تخشى إسرائيل. من المؤسف أن بلدا كأمريكا يخشى إسرائيل. فعلى مدار التاريخ لم يخف أسد من فأر. تصرف إسرائيل مع فرنسا بنفس المنطق، لكن ديغول تمكن في الوقت المناسب أن يتصرف مع الفأر كفأر لا أكثر ولا أقل، وفي الوقت الذي يقتنع فيه الفأر أنه فأر، وعندما تتصرف إسرائيل كفأر تحاول أن تدافع عن حقها في الوجود. ليس عيبا أن يكون الفأر فأرا. لأن الفأر حيوان كالحيوانات الأخرى يملك قدرة لكن في حدود معقولة، ويجب على الأسد أن يعيش أسدا، وإلا سوف تعم الفوضى العالم"⁽⁵⁷⁾.

خاتمة

من خلال هذه الورقة العلمية التي قدمنا من خلالها أهم الإشكالات التي تثيرها عملية توظيف المصادر لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وفي تقديري أن توفر المصادر هو المدخل السليم للكتابة التاريخية بالمنهج المعتمد لدى جمهور المؤرخين، وأن عدم توفر تلك المصادر لا يتيح للمؤرخ ممارسة مهامه بشكل جيد. فمن المعلوم بالضرورة أن للمؤرخ مهمتان متكاملتان:

الأولى هي تحقيق الوقائع التاريخية، أي تنظيم مادتها ومعرفة أسبابها والتأكد من صحتها.

والثانية هي تحليل الوقائع وتفسيرها، والربط بين ظواهرها المختلفة، ثم استخلاص النتائج منها.

ولقد كتب المؤرخ العربي أسد رستم (1879-1965) في كتابه مصطلح التاريخ عن إشكالية توظيف المصادر التاريخية مستخدما مصطلح الأصول، جاء فيه: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها"، وهو يعني بالأصول تلك الآثار المختلفة التي تركها لنا السلف وحفظها لنا التاريخ. ولا شك أن أهم الأصول بالنسبة لدراسة تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر، هي الوثائق الأرشيفية التي ينبغي البدء بها والاعتماد عليها. فإذا استطاع المؤرخ توظيف تلك المصادر (الأصول)، أمكن للمنهج التاريخي أن يقوم بدوره على أفضل وجه ممكن. فلا منهج بلا أصول، ولا أصول بلا منهج.

ورئيس سورية ولبنان الذين وجهوا بياناً إلى الفلسطينيين لوقف الإضراب؛ لأن بريطانيا وعدت بالنظر في مطالبهم، وقبلت اللجنة العربية العليا القرار، ودعت إلى وقف الإضراب في ديسمبر عام 1936. للمزيد ينظر: أحمد الشقيري، أربعون سنة، ص 210.

(25) مرت الثورة الفلسطينية (1936-1939) بمرحلتين: الإضراب الكبير من 20 أبريل إلى 12 أكتوبر 1936 وهو أطول إضراب دام ستة أشهر في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وكان الهدف منه شل الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. والثورة من 1937 حتى 1939. وإنشاء حكومة فلسطينية، وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود. للمزيد ينظر: أحمد الشقيري، أربعون سنة، مرجع سابق، ص 214.

(26) اللجنة العربية العليا (1936-1939)، تأسست في 25 أبريل 1936، بعد أسبوع من قيام ثورة 1936، وتألّفت من زعماء فلسطينيين بقيادة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. للمزيد ينظر: أحمد الشقيري، أربعون سنة، مرجع سابق، ص 283.

(27) صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل 1947-1973، مذكرات ومطالعات، دار الشروق، عمان (الأردن)، 1997، ص 532.

(27) عز الدين القسام (1882-1935)، جاهد ضد الاحتلال الفرنسي في سوريا، وضد الاحتلال البريطاني في فلسطين، استشهد سنة 1935، ولقد مهدت كانت مقاومته لقيام الثورة الفلسطينية سنة 1936. للمزيد ينظر: www.marefa.org

(28) سليمان عايدة، مصر والقضية الفلسطينية 1936-1948، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط1، 1986، ص 54.

(29) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1955، ص 167.

(29) الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، مج2، 1950-1947، القاهرة، 1969، ص 400.

(30) عارف العارف، النكبة، منشورات المكتبة العصرية للنشر، بيروت، 1956، ص 18.

(31) جريدة المصري، القاهرة، 18 جوان 1947.

(32) جريدة الأساس، القاهرة، 8 أكتوبر 1947.

(33) أحمد الشقيري، أربعون سنة، مرجع السابق، ص 586.

(34) عبد الرحمن الجبرتي (1756-1825)، مؤرخ مصري عاصر الحملة الفرنسية على مصر، ووصف تلك الفترة بالتفصيل في كتابه عجائب الآثار في التراجم والأخبار والمعروف اختصاراً بتاريخ الجبرتي، والذي يعد مرجعاً أساسياً لتاريخ مصر الحديث. للمزيد ينظر: محمد أشرف غربال، مرجع سابق، ج1، ص 254.

(35) الخديوي إسماعيل (1830-1895)، من أسرة محمد علي من 1863 حتى 1879، خلال حكمه دشنت قناة السويس سنة 1869، ولكنه أوقع مصر في الأزمة المالية والتدخل الأجنبي. للمزيد ينظر: ليبي عبد الساتر، التاريخ العربي المعاصر، دار الهلال، بيروت، 1964، ص 259.

(36) الملك فاروق (1920-1965)، آخر ملوك مصر من أسرة محمد علي، أقام في منفاه (1952-1965). للمزيد ينظر: موقع الجزيرة: www.Aljazeera.net

(37) في سياق إعادة ترتيب البيت المصري وفشل الوحدة المصرية السورية في 28 سبتمبر 1961، قدم الرئيس جمال عبد الناصر الميثاق الوطني في 21 ماي 1962، وصدر في أوائل أوت 1962. للمزيد ينظر: وزارة الإرشاد القومي، الميثاق الوطني: الباب الثالث، الهيئ العامة للاستعلامات، القاهرة، 1962، ص 124.

(38) سعد زغلول (1858-1927)، زعيم مصري وقائد ثورة 1919، وأبرز الزعماء المصريين في التاريخ الحديث والمعاصر، وشغل منصب رئاسة الوزراء ومنصب رئيس مجلس الأمة. للمزيد ينظر: غربال، مرجع سابق، ج1، ص 265.

(39) مصطفى النحاس (1876-1965)، تولى منصب رئيس وزراء مصر ورئيس مجلس الأمة، و ساعد على تأسيس حزب الوفد وزعامته من 1927 حتى 1952، وساهم كذلك في تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945. للمزيد ينظر: غربال، مرجع سابق، ج2، ص 583.

(40) عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص 241.

(41) فتحي رضوان (1911-1988)، زعيم سياسي وصحفي مصري، كان وزير للإرشاد القومي (الإعلام) في بدايات عهد الثورة. للمزيد ينظر: www.bibalex.org

(42) صلاح سالم (1920-1962)، خريج الكلية الحربية سنة 1938، تعرف على جمال عبد الناصر أثناء حصاره في الفلوجة في حرب فلسطين عام 1948، وانضم إلى الضباط الأحرار. ولقد عرف عنه كوزير للدخالية شدته تجاه المعارضة المصرية.

هناك وجه نداه في 18 جوان 1940 من أجل مواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا، عاد إلى فرنسا عام 1944 رئيساً الحكومة المؤقتة ليرتكب مجازر 8 ماي 1945 ضد الجزائريين، تنحى سنة 1946، وتفرغ لكتابتة مذكرات الحرب في ثلاث أجزاء (1940-1946)، تولى الحكم سنة 1958 للقضاء على الثورة الجزائرية، ثم استقال عام 1969 بعد فشله في الاستفتاء، ليتفرغ لكتابتة مذكرات الأمل (1958-1962)، توي في 9 نوفمبر 1970. للمزيد ينظر:

Charles Saint-Prôt, Biographie de Charles de Gaulle, PUF, Paris 1980, p 462.

(11) محمد نجيب (1901-1984)، لواء أركان حرب الدولة المصرية، له دور بطولي في حرب فلسطين، أول رئيس لجمهورية مصر 1953-1954. عزله جمال عبد الناصر، ووضعه تحت الإقامة الجبرية لمدة 30 سنة، وشطب اسمه من كتب التاريخ والكتب المدرسية حتى وفاته سنة 1984. ألف سنة 1984 مذكراته الشخصية بعنوان: كنت رئيساً لمصر. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج8، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 754.

(12) محمد فوزي (1915-2000)، وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في حرب جوان 1967، ومهندس حرب الاستنزاف حتى ماي 1971، وبعد استقالته، كتب مذكراته الشخصية بعنوان: شاهد على حرب الثلاث سنوات 1967-1970، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984. للمزيد ينظر: www.bibalex.org

(13) سعد الدين الشاذلي (1922-2011)، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية (1971-1973)، كان الرأس المدبر للهجوم الناجح على خط بارليف في حرب أكتوبر 1973، كتب مذكراته الشخصية بعد أقالته من قبل الرئيس السادات. للمزيد ينظر: www.bibalex.org

(14) فيصل بن عبد العزيز (1906-1975)، ملك المملكة العربية السعودية من 1964 حتى 1975، لعب دوراً كبيراً في استخدام البترول العربي كسلاح في حرب 1973 للضغط على الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل. للمزيد ينظر: معروف الدواليبي، مذكرات، الرياض 1979، (263 صفحة).

(15) شكري القوتلي (1891-1967)، رئيس الجمهورية السورية من 1943 حتى 1949، ثم من 1955 حتى 1958، قاوم الانتداب الفرنسي خلال الثورة السورية الكبرى، وشارك في حكومة الكتلة الوطنية الأولى عام 1936 وزيراً للدفاع، وعرف بمبوهة القومية العربية، ومعارضته حلف بغداد، والتقارب مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي انتهى إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، لقد ظل يناصر القومية العربية حتى وفاته في بيروت عام 1967. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص 513.

(16) عبد الكريم قاسم (1914-1963)، أول رئيس للجمهورية العراقية من 14 جويلية 1958 إلى 9 فيفري 1963. ناصر الثورة الجزائرية. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة العربية الميسرة، ج3، بيروت، 1983، ص 462.

(17) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص 70.

(18) عاصم الدسوقي (-1939 إلى يومنا)، نال شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس عام 1973. عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. محمد أشرف غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، دار مدبولي، القاهرة، 1984، ص 249.

(19) محمد علي (1805-1848)، بايعه أعيان مصر ليكون والياً عليها، وحارب المماليك إلى أن خضعت له مصر، كلفه السلطان محمود الثاني بإخماد الحركة الوهابية في نجد والحجاز، وتمرد اليونانيين ضد الدولة العثمانية، ثم تمرد محمد علي ضد الدولة العثمانية وحابها في الشام والأناضول، غير أن ذلك تعارض التمرد مع مصالح الدول الأوروبية التي أوقفت طموحه وأرغمته على توقيع معاهدة لندن عام 1840. للمزيد ينظر: محمد أشرف غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج2، مرجع سابق، ص 602.

(20) علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، بيروت، 1983، ص 431.

(21)، نفس المرجع، ص 586.

(22) تسلسل الصهيونية واحتلال بريطانيا فلسطين، المقصود بهذه العبارة التسهيلات التي منحتها بريطانيا للحركة الصهيونية بموجب وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917، والذي يرمز لبداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أما احتلال بريطانيا لفلسطين فكان في شكل صك الانتداب عام 1921. للمزيد ينظر: عاصم الدسوقي، البحث في التاريخ: قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة القدسي، القاهرة، 1986، ص 191.

(23) عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين ما بين الحربين، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 1980، ص 116.

(24) الملوك والرؤساء العرب، المقصود بهم ملوك: مصر والسعودية والعراق واليمن

12. زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1955، ص 167.
13. السادات محمد أنور، البحث عن الذات: قصة حياتي، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965.
14. الشرع صادق، حروبنا مع إسرائيل 1947-1973، مذكرات ومطالعات، دار الشروق، عمان (الأردن)، 1997.
15. الشقيري أحمد، أربعون سنة مع الملوك والرؤساء العرب، دار العودة، بيروت، 1982.
16. العارف عارف، النكبة، منشورات المكتبة العصرية للنشر، بيروت، 1956.
17. عابدة سليم، مصر والقضية الفلسطينية 1936-1948، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط1، 1986.
18. عبد الرؤوف عبد المنعم، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1989.
19. عبد الساتر لبيب، التاريخ العربي المعاصر، دار الهلال، بيروت، 1964، ص 259.
20. عثمان حسن، منهج البحث التاريخي، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976.
21. غريال محمد أشرف، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، دار مدبولي، القاهرة، 1984.
22. غنيم عادل حسن، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980.
23. غنيم عادل حسن، القوى الاجتماعية في فلسطين ما بين الحربين، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 1980.
24. فوزي محمد، شاهد على حرب الثلاث سنوات 1967-1970، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.
25. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، 8 أجزاء، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
26. مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.
27. مؤسسة الأهرام، موسوعة الإعلاميين المصريين، القاهرة 1987.
28. مؤنس حسين، قصة الفأر والأسد، مجلة أكتوبر، القاهرة، 10 أكتوبر 1981، ص 49.
29. وزارة الإرشاد القومي، الميثاق الوطني: الباب الثالث، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1962.
30. Saint- Prôt Charles, Biographie de Charles de Gaulle. PUF. Paris 1980

المواقع الالكترونية

1. www.aljazeera.net
2. www.bibalex.org
3. www.marefa.org

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف ميلود بلعالية (السنة 2020)، إشكالية توظيف المصادر لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 52-59

للمزيد ينظر: www.bibalex.org

- (43) فتحي رضوان، أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1976، ص 83.
- (44) محمد أنور محمد السادات (1918-1981)، رئيس الدولة المصرية في الفترة من 28 سبتمبر 1970 وحتى 6 أكتوبر 1981. للمزيد ينظر: www.bibalex.org
- (45) محمد أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص 82.
- (46) نفس المصدر، ص 34.
- (47) نفسه، ص 146.
- (48) عبد المنعم عبد الرؤوف، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1989، ص 73.
- (49) عبد المنعم عبد الرؤوف (1914-1985)، أحد مؤسسي الضباط الأحرار، شارك مع الإخوان المسلمين في حرب 1948. للمزيد ينظر: www.bibalex.org
- (50) زكريا محي الدين (1918-2012)، عسكري وسياسي مصري أبرز الضباط الأحرار، ورئيس وزراء ونائب رئيس جمهورية مصر وأول رئيس للمخابرات العامة. للمزيد ينظر: www.bibalex.org
- (51) جمال سالم (1918-1968)، تخرج من الكلية الحربية سنة 1938. انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، وشارك في حرب فلسطين، وبعد نجاح حركة الانقلاب عام 1952 واستلام السلطة في مصر، عين جمال سالم رئيسا للجنة العليا للإصلاح الزراعي التي لعبت دورا بارزا في تصفية ممتلكات كبار الملاك الزراعيين. ساهم في الصراع على السلطة بين الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر، ولكنه انحاز إلى عبد الناصر. ولقد ترأس محكمة الثورة عام 1954، وأصدر حكما بالإعدام على قيادات الإخوان المسلمين، وخاصة عبد القادر عودة ومحمد فرغلي. للمزيد ينظر: www.bibalex.org
- (52) حسين محمود حسن الشافعي (1918-2005)، من حركة الضباط الأحرار ونائب رئيس الدولة المصرية (1963-1974). للمزيد ينظر: www.bibalex.org
- (53) عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص 269.
- (54) محمد شفيق غريال (1894-1961)، مؤرخ مصري، أستاذ في قسم التاريخ بجامعة القاهرة أهم أعماله الأكاديمية إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام 1945، ولا تزال قائمة بوظيفتها العلمية. للمزيد ينظر: محمد شفيق غريال، الموسوعة العربية الميسرة، ج2، مرجع سابق، ص 653.
- (55) جمال حجر، مرجع سابق، ص 34.
- (56) أيزنهاور، مذكرات، تر/ أحمد القديري، أبو ظبي، 2000، ص 458.
- (57) حسين مؤنس، قصة الفأر والأسد، مجلة أكتوبر، القاهرة، 10 أكتوبر 1981، ص 49.

المراجع باللغة العربية والأجنبية

1. أيزنهاور دوايت، مذكرات، تر/ أحمد القديري، أبو ظبي، 2000.
2. الجامعة العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، مج2، 1947-1950، القاهرة، 1969.
3. جريدة الأساس، القاهرة، 8 أكتوبر 1947.
4. جريدة المصري، القاهرة، 18 جوان 1947.
5. حجر جمال، في منهج البحث التاريخي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
6. حسون علي، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، بيروت، 1983.
7. الدواليبي معروف، مذكرات، الرياض 1979.
8. الدسوقي عاصم، البحث في التاريخ: قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة القدسي، القاهرة، 1986.
9. راتكين نيكولاس، ونستون تشرشل والخداع البريطاني (1914-1945)، تر/ علي أمين علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014.
10. ربيع محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
11. رضوان فتحي، أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1976.